

# الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على [www.alanba.com.kw/Business](http://www.alanba.com.kw/Business)

## «هيئة الأسواق» تعدّل قرار إيقاف تداول المشتقات المالية

قالت بورصة الكويت إن هيئة أسواق المال أجرت تعديلا على قرار إيقاف تداول المشتقات المالية في البورصة. وأضافت البورصة في بيان أمس، أنه يسري وقف التعامل على عقود المشتقات المالية بدءا من 1 سبتمبر 2016، وبناء عليه يجوز التعامل بإبرام عقود جديدة أو تجديد العقود القائمة أو تمديدتها اعتبارا من 15 حتى 31 أغسطس الجاري. وبالنسبة لعقود المشتقات المالية القائمة اعتبارا من 1 سبتمبر 2016، فيجوز تمديدتها أو تجديدها لمدة واحدة فقط ماثلة لمدة العقد أو أقل، ويحد أقصى 31 أكتوبر 2017. وكانت الهيئة قد أصدرت قرارا في 8 أغسطس الجاري، بإيقاف تداول جميع المشتقات المالية (الخيارات والبيوع المستقبلية والأجل) في سوق الكويت للأوراق المالية.

## عوائد سلبية للاستثمار في 23 شركة في آخر 5 سنوات

# فعالية ضعيفة لإدارات 50٪ من شركات الاستثمار

شريف حمدي

يعرف العائد على الاستثمار (ROI) بأنه الفرق بين الأموال المكتسبة أو الخاسرة في أحد الاستثمارات إلى مقدار الأموال المستثمرة، ويعبر عنه بنسبة مئوية. ويمكن حساب معدل العائد على مدى فترة واحدة، أو التعبير عنه في شكل متوسط على مدى فترات زمنية متعددة. وتكمن أهمية العائد على الاستثمار في كونه يعد مقياسا مهما للمستثمر قبل اتخاذ قراره الاستثماري، وبالنسبة للمستثمر في سوق الأسهم والذي يحتاج دائما إلى مؤشرات رقمية تساعد في تحقيق المكاسب وتجنب الخسائر، فمؤشر العائد على الاستثمار يعد من أكثر المؤشرات أهمية في تحقيق غايته. ونظرا لأن معدل العائد على الاستثمار يعد مقياسا مهما لآداء فعالية الإدارة في الشركات، أجرت «الأنباء» تحليلا تحور حول أداء الشركات الاستثمارية المدرجة بسوق الكويت المالي في آخر 5 سنوات من خلال ما حققته من عائد على الاستثمار، وتبين من خلال الرصد الذي اعتمد على الأرقام الرسمية المنشورة على موقع البورصة ما يلي:

20 شركة حققت نسبة إيجابية لمعدل العائد على الاستثمار، تراوحت بين 0,2٪ و 11,6٪.

23 شركة حققت نسبة سلبية تراوحت ما بين 0,2٪ و وصلت حتى 17,5٪.

أسباب تراجع العائد

وفي هذا السياق، أفاد مدير عام شركة الأجيال القادمة للاستشارات عبد الشهرى بأن هناك 4 أسباب وراء تحقيق عوائد سلبية على الاستثمار في آخر 5 سنوات للشركات الاستثمارية بالكويت، وهي كالتالي:

1- الهبوط القسري للبورصة

تراجع أداء سوق الكويت المالي في السنوات الخمس الأخيرة كان كبيرا للغاية، وهو ما يتضح من خلال تراجع القيمة الرأسمالية للسوق من نحو 30 مليار دينار إلى أقل من 25 مليار دينار في الوقت الحالي، أي أن البورصة الكويتية تخسر نحو مليار دينار سنويا، وكما هو معلوم فإن تراجع أسعار الأسهم



مستثمرون يتحملون نتائج اختياراتهم لإدارات لم تحقق طموحاتهم

## العائد السلبي وصل 17,5٪ والإيجابي تخطى الـ 11٪

## الإدارات الفاعلة عوّضت مساهميا فروقات هبوط أسعار الأسهم



## تغيير نماذج الأعمال والتوزيع الجغرافي ضروري للشركات الخاسرة

يهوي أداء شركات الاستثمار كون نشاطها الأساسي هو الاستثمار بالأسهم.

### 2- سوء فعالية الإدارة

سوء أداء إدارات الشركات التي حققت عوائد سلبية، حيث لم تسع لتحقيق أداء جيد من خلال تنفيذ سياسات مالية واستراتيجيات جيدة كما فعلت الشركات الأخرى التي تعمل معها في نفس المجال وتعرض لنفس الظروف.

### 3- الملكيات المشتركة

بعض الشركات التي حققت نتائج سلبية على مستوى العوائد على الاستثمار، هي شركات ذات صلة ببعضها البعض وهو ما يتضح من خلال الملكيات المشتركة.

### 4- التأثر بالأحداث الجيوسياسية

هناك شركات استثمارية

كويتية تأثرت أكثر من غيرها بالأحداث الجيوسياسية التي تمر بها المنطقة، وهي تختلف من شركة لأخرى حسب تركيز الاستثمارات المباشرة أو غير المباشرة.

### فعالية الإدارة

وبنظرة تحليلية، يتضح أن شركات الاستثمار التي لديها فعالية إدارية نجحت في تحقيق عوائد إيجابية تبلورت في شكل أرباح وتوزيعات، جنبت مساهميا ومستثمريها التراجعات الحادة في أسعار الأسهم على مدار السنوات الخمس الماضية، فعلى سبيل المثال لو أن سعر سهم شركة كان قبل 5 سنوات عند 800 فلس والآن عند 200 فلس، ولكن إدارة الشركة وزعت نقدا نحو 500 إلى 600 فلس في هذه السنوات، فإن الشركة قد عوضت المساهمين والمستثمرين عن التراجع

الحاد في سعر السهم. وعلى عكس شركة تراجعت أسعارها بنفس القدر تقريبا ولكنها لم توزع مطلقا أو وزعت بقدر أقل كثيرا من تراجع سعر سهمها، وهي في الغالب الشركات التي لا تملك إدارة فاعلة، واستمرار هذه الإدارة بنفس العقلية الاستثمارية ونموذج العمل المتبع سيجعل هناك صعوبة في قدرتها على تحقيق الأرباح مستقبلا.

ويبدو مما سبق أن مستقبل أكثر من 50٪ من شركات الاستثمار المدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية بات مرهونا بتغيير نماذج الأعمال التي تتبناها هذه الشركات، واستحداث استراتيجيات جديدة تواكب مستجدات بيئة الاستثمار المحلية والخارجية، فضلا عن إعادة النظر في التوزيع الجغرافي للاستثمارات.

## جدول يوضح العائد على الاستثمار للشركات الاستثمارية في آخر 5 سنوات

الشركة	العائد
البيت	11,6٪
صيرفة	11٪
طيبة	7,8٪
بيان	5,6٪
تسهيلات	4,7٪
تمدين أ	4,6٪
السلام	4,3٪
عربي ق	3,6٪
الأولى	3,3٪
المركز	3,2٪
المشاريع	2,8٪
كفيك	2,5٪
التخصيص	2,1٪
الكويتية	1,9٪
أعيان	1,8٪
صناعات	1,4٪
جيران	0,9٪
أصول	0,4٪
الأمان	0,3٪
تمويل خليج	0,2٪
الديرة	(17,5٪)
المدينة	(13,7٪)
تحصيلات	(13,4٪)
السورية	(13,4٪)
المال	(13,3٪)
المغربية	(9,4٪)
إيفا	(7,3٪)
كمفيك	(6,7٪)
الخليجي	(6,7٪)
اكتتاب	(6,6٪)
المدار	(5,7٪)
إسكان	(3,6٪)
منازل	(2,8٪)
كامكو	(2,7٪)
أموال	(2,3٪)
م. الأوراق	(2,3٪)
ارزان	(2,3٪)
امتياز	(2,2٪)
آسيا	(1,7٪)
استثمارات	(1,4٪)
نور	(1٪)
وطنية دق	(0,4٪)
الساحل	(0,2٪)

\* الأرقام اعلاه وفقا لبيانات منشورة على موقع سوق الكويت للأوراق المالية

## تقرير

## لم يعد كافيا بناء الجسر والطرق وساط أولويات أخرى في عمليات البناء

# هل تستثمر دول الخليج في البنية التحتية وفق التكنولوجيا الحديثة؟

محمود عيسى

قالت مجلة «كونستراكتشن ويك» أنه لم يعد كافيا بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي ان تقوم ببساطة ببناء الجسور وفتح الطرق وغيرها من المشروعات، حيث انه في عالم سريع التراب والتواصل، هناك أولوية جديدة هي اختيار البنية التحتية الصحيحة لبنائها والتعويل عليها.

وأضافت المجلة انه على سبيل المثال وبدلا من استبدال جسر بكلفة تصل الى ملايين الدولارات، الا يكون من الأفضل بالنسبة لمدينة ما ان تتمتع بشبكة واي فاي عالية السرعة؟ واعتبرت المجلة ان تغييرات التصميم الأساسية للبنية التحتية، سواء في بنائها أو تسليمها بعد الإنجاز أصبحت حتمية وهذه التغييرات قادمة بسرعة وبشكل كبير، فإن عالم الغد سيكون مختلفا وتختلف معه الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وسترتفع نسبة التضخيم والانتقال من الريف للمدن الى 66٪ بحلول عام 2050. سيؤدي التوسع الاقتصادي الى زيادة الطلب على المرافق والبنى التحتية على المستويات غير مسبوقه. وما نتحدث عنه



التوسع الاقتصادي سيرفع الطلب على المرافق والبنى التحتية إلى مستويات غير مسبوقه

## أولوية جديدة

## في اختيار البنية

## التيهية الصحية

## لبنائها والتعويل عليها

## في ظل التقدم

## التكنولوجي

ليس مقدرًا بملايين أو حتى مليارات الدولارات، بل انه تحد عالمي في مضمات البنية التحتية يصل الى 57 تريليون دولار، والتكنولوجيا فقط هي القادرة على توفير المناخ والمساعدة لمواجهة هذا التحدي. وإلى جانب هذه التغيرات العالمية هناك الاضطراب الذي قد تخلقه التكنولوجيا الذي سيلعب دورا هائلا في كيفية التعامل مع البنية التحتية، ويقول كاتب المقال انه حدد 5 عوامل مهمة من شأنها ان تساعدنا على التطور والتكيف، والاستعداد لمستقبل

البنية التحتية. العامل الأول: يتمثل في طفرة في البنية التحتية المترابطة، وفي ظل تعاظم قوة الحوسبة في كل مكان، فإن هناك انفجارا قادمًا من عدد يتراوح بين 50 و 70 مليار جهاز متصلة ببعضها البعض. وهذا النمط الجديد من الاتصالات يتطور بما يتماشى مع التكنولوجيا المحيطة او ما يسمى إنترنت الأشياء، بالتالي فإن البنية التحتية الأساسية بحاجة الى ان تكون مرتبطة بما حولها، وهذا ما يحدث بالفعل في الوقت الحاضر من قدرات

للقيادة مستقلة، الى أجهزة الاستشعار التي تحذر أو تتنبأ مسبقا بحالات تسرب كميات ضخمة من المياه. وقال الكاتب ان العامل الثاني: هو حوسبة الواقع فلو تخيلنا نقل الواقع للتكنولوجيا ومن ثم العودة إلى الواقع. ففي الوقت الحاضر، يمكن لأي شخص التقاط اي كائن - رقميا - من خلال المسح الضوئي بواسطة الليزر، أو التصوير الفوتوغرافي، حتى مع وجود الهاتف الذكي، أو الطائرات بدون طيار، وأكثر من ذلك. كما يمكن استخدام الصورة أو البيانات لإعادة خلق الكائن الأصلي من خلال التجارب الرقمية، أو الطباعة ثلاثية الأبعاد أو خلافا.

أما العامل الثالث: فيتعلق بضرورة التركيز على البنية التحتية المستدامة، حيث ان الحاجة للحصول على المعلومات في الوقت الحقيقي، وفهم الآثار المترتبة - على المدين القصير والطويل - على نهج تصميم خاص من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، أصبحت حرجة وملحة. ان نظاما مستداما لتقييم البنية التحتية والتخطيط والمرورة، والتعامل مع الكوارث

الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان، يعني أنه لا يكفي بناء البنية التحتية من وجهة النظر الهندسية فقط، إذ انه في عصر الاتصالات، يمكن للمصممين والمهندسين إصدار تنبؤات دقيقة قبل بدء المشروع، كما يمكن تصنيف أداء الطاقة قبل أن يبدأ الحفر، ويمكن تتبع ذلك جيدا أثناء عمليات التنفيذ. وعن العامل الرابع: قال الكاتب انه يتمثل في الحوسبة السحابية التي ستكون لها آثار واسعة الانتشار، لأنها قد تساعد ليس فقط على خلق نماذج البنية التحتية التي يمكن أن تغل مشروعًا واحدًا على مستوى الموقع، بل تمتد أيضا إلى نطاق أوسع حتى مثل حي كامل أو نطاق مدينة بأكملها.

أما العامل الأخير: فهو القدرة على الانتقال من الرقمية إلى المادية أو العكس، إذ انه يمكن للتكنولوجيا أن تساعد على الحلول محل الكثير من العمل اليدوي، وانها تنمو باطراد عند السيطرة على أجهزة تحديد المواقع الى الصنع المسبق، وستصبح مجالات مثل محوسب التحكم الرقمي المسبقة الصنع وأساليب جديدة للطباعة ثلاثية ورباعية الأبعاد أيضا شائعة على نحو متزايد.

## 21 مليار دولار قيمة المشاريع في المنطقة بالنصف الأول

محمود عيسى

قالت مجلة ميد ان تمويل المشروعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - مينا - سجل أعلى مستوياته خلال 5 سنوات، حيث بلغت قيمة المشروعات - الستة عشر - التي تم إغلاق ملفاتها المالية في النصف الأول من العام الحالي 21 مليار دولار، طبقا للأرقام الصادرة من مؤسسة ديلويت البريطانية المتخصصة بالإحصاءات والدراسات.

ونقلت المجلة عن المؤسسة قولها ان هذه أعلى زيادة نصف سنوية بسجلها قطاع تمويل المشاريع في منطقة مينا منذ عام 2010 على الأقل، ويمثل ارتفاعا نسبته 32,5٪ عما كان عليه في الفترة ذاتها من 2015. وقالت ان من بين 16 مشروعا استكملت ملفاتها من الناحية المالية، كان النصيب الأكبر لمشروع ليوا لصناعات البلاستيك، والملوك لشركة عمان للمصافي والصناعات البترولية، والتي اقترضت 3,8 مليارات دولار لتمويل المشروع المقدرته تكلفته بنحو 5,2 مليارات دولار. وقد أهد هذا المشروع سلطنة عمان لتكون أكثر الأسواق نشاطا في منطقة مينا بفضل 6 عقود بلغت قيمتها 6 مليارات دولار.

وقد ساهمت السعودية بـ 3 مشروعات بلغت قيمتها الاجمالية 6,4 مليارات دولار، كما كان لمصر نصيب كبير في تمويل المشاريع بواقع 4 عقود قيمتها الاجمالية 4,4 مليارات دولار. من جانب آخر، قالت المجلة ان بنك الصين احتل المركز الاول في قيادة الإصدارات في المنطقة، وذلك فقط بفضل توليه مشروع توليد الطاقة والنقطة الصخرية المقدرته تكلفته بنحو 1,6 مليار دولار وتلاه في المركز الثاني مجموعة ميتسوبيشي المالية اليابانية بقيمة 1,4 مليار دولار، ثم بنك اتش اس بي سي البريطاني وبنك اغيريكول الفرنسي بواقع 1,27 مليار دولار و 1,2 مليار دولار على التوالي.

وأشارت ديلويت الى ان من المتوقع تراجع حجم التمويلات خلال النصف الثاني من العام الحالي في غياب التوقعات بإطلاق اي عقود كبرى سواء من الكويت أو قطر، مع تباطؤ العقود في عمان. على أن ثمة مشروعات كبرى قد يكون مصدرها دبي ومصر بحلول نهاية العام الحالي.